

رواندا بين الحرب الأهلية و التحول الديمقراطي

إعداد: أحمد جمال الصياد – باحث في العلوم السياسية

مقدمة:

باتت عملية التحول الديمقراطي تحظى بأهمية كبيرة في مجال العلوم السياسية منذ منتصف العقد السابع من القرن الماضي، الذي شهد ما يسمى بالموجة الثالثة للديمقراطية، وهي أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، وشملت تلك الموجة دولاً مثل: إسبانيا وبعض دول أمريكا اللاتينية والبرتغال وبعض الدول الآسيوية منذ بداية الثمانينيات وبعض الدول الأفريقية منذ نهاية الثمانينيات، ولاقت تلك العملية نجاحاً في بعض الدول التي استطاعت إقامة نظام حكم ديمقراطي قائم على الفصل بين السلطات واحترام القانون واحترام حقوق الإنسان كذلك، وفشلت في دول أخرى، وقعت تحت أنظمة حكم استبدادية، تعتمد على حكم الفرد الواحد أو الحزب الواحد، ولا نجد فيها فصلاً واضحاً بين السلطات، على نحو يهيئ الطريق لاحترام القانون وقدرة كل سلطة للقيام بمهامها الموكلة إليها، مما دفع الباحثين للبحث عن مقومات التحول الديمقراطي، والبحث أيضاً عن أسباب فشله في بعض الدول. وموضوع هذه الدراسة هو البحث عن عملية التحول الديمقراطي في دولة رواندا وتقييم تلك العملية، ذلك لأن رواندا تحولت من دولة شهدت أحد أبشع الحروب الأهلية في القرن الماضي، راح ضحيتها ما يقارب مليون قتيل، بسبب التمييز العرقي الذي كان قائماً بين الهوتو والتوتسي، مما أثر على اقتصادها وأدى لانتشار الفقر وارتفاع معدلاته بشكل كبير فيها، مع غياب الاستقرار السياسي عنها، لتتحول بعد ذلك لدولة تتمتع بالاستقرار السياسي، وتحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، كما أنها بدأت في عملية التحول الديمقراطي بعد تلافي آثار الحرب التي دمرت اقتصادها وحرمتها من الاستقرار السياسي لعدة عقود، مما يجعل منها نموذجاً ملهماً للدول التي تشهد أعمال اقتتال طائفي وحروب أهلية.

وستنقسم الدراسة لأربع محاور:

أولاً: إطار مفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي.

ثانياً: الحرب الأهلية في رواندا 1994.

ثالثاً: عملية التحول الديمقراطي في رواندا.

رابعاً: تقييم عملية التحول الديمقراطي في رواندا.

أولاً: إطار مفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي.

أ/ تعريف التحول الديمقراطي:

تتسم عملية التحول الديمقراطي بالتشابك والتعقيد، فالعالم شهد حركات عديدة للتحول الديمقراطي، ولذلك ليس للتحول الديمقراطي له تعريف واحد فقط، بل تتعدد التعريفات نظراً لكثرة الدراسات التي عالجت ذلك الموضوع بالبحث من جهة، ولارتباطه بمفهوم الديمقراطية نفسه الذي تتعدد تعريفاته من جهة أخرى، فكلما زاد التعدد في تعريف الديمقراطية زاد التعدد في تعريف التحول الديمقراطي، نظراً لعلاقة الارتباط بينهما.

في البداية نعرف الديمقراطية على أنها: تعبير اصطلاحي ليس له أصل في اللغة العربية بل يعود إلى التعبير الإغريقي *deoms* بمعنى شعب و *kratos* بمعنى حكم، فيكون المعنى اللغوي المباشر لها هو حكم الشعب. وعرفها المؤرخ هيرودوت بأنها حكم الأغلبية وأنها المجتمع الذي تسود فيه المساواة أمام القانون، والمجتمع الذي يُساءل فيه الحكام عن أفعالهم وتصرفاتهم⁽¹⁾، وعلى ذلك يمكننا تعريف الديمقراطية بأنها: النظام الذي يعزز المشاركة السياسية ويحترم حقوق الإنسان ويكون فيه جميع الأفراد على قدم المساواة أمام القانون سواء كانوا حكاماً أم محكومين، ويقوم على مفهوم المواطنة، بمعنى أن يتم تحديد واجبات وحقوق المواطنين بشكل واضح. ومن الملاحظ أن الديمقراطية ترتبط بمفاهيم مثل احترام حقوق الإنسان والحرية والمواطنة والمشاركة السياسية، مما يكسبها مكانة هامة ويجعل منها قيمة في حد ذاتها، وعلى ذلك نرى أن أكثر الأنظمة شمولية وسلطوية تحاول الارتباط بالديمقراطية، ونجد تعدداً في مفاهيم الديمقراطية وأشكالها أيضاً، ولذلك تعددت التعبيرات عنها مثل: الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية التوافقية، والديمقراطية الاشتراكية. فالديمقراطية هي النظام الذي يكرس

1. علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط 1 2019، ص 15.

المشاركة الشعبية في صنع القرار، فالقرارات تصنع من أجل مصلحة الشعب ويكون من حق الشعب أن يشارك في صنع القرارات التي تحدد مصيره مع مراعاة مستويات صنع القرار. أما التحول الديمقراطي فيمكن تعريفه في أوسع معانيه بأنه: التحول من نظام سلطوي أو شمولي إلى نظام ديمقراطي يعزز سيادة القانون والمساواة واحترام حقوق الإنسان. وقد عرّفه أحمد تهاامي عبد الحي بالدمقرطة وهي تعني: عملية الانتقال من نظام سلطوي مهما كانت طبيعته (نظام الحزب الواحد، نظام عسكري، نظام شمولي، نظام أوليغارشي، نظام ديكتاتوري) إلى نظام يقوم على المواطنة، وتوسيع الحرية الشخصية والمشاركة السياسية⁽²⁾. ويتضح من ذلك أنها عملية لها نقطة بداية تكون من النظام السلطوي الذي يحدث فيه عملية الديمقراطية ليتحول إلى نظام ديمقراطي يقوم على المواطنة الذي تتحدد على أساسها حقوق المواطن وواجباته، ويقوم على تعزيز المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان. كما يعرف تلك العملية أودونال وشميتز بأنها: عملية يتم خلالها تطبيق قواعد المواطنة وإجراءاتها على المؤسسات السياسية التي كانت تحكم مسبقاً عبر قواعد أخرى كالمراقبة الزجرية أو الأعراف الاجتماعية أو الممارسات الإدارية، كما يتم فتح هذه المؤسسات أمام أشخاص تم إقصاؤهم سابقاً كالشباب والنساء والأقليات الدينية والعرقية، فيصبح لهؤلاء إمكانية المشاركة في مؤسسات الدولة وفي الأحزاب السياسية⁽³⁾. كما يمكن أيضاً تعريف التحول الديمقراطي بأنه: التغيير في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي سواء باتجاه الديمقراطية أو بالاتجاه المعاكس، وهو يفترض الانتقال من حال إلى آخر من خلال مجموعة من التفاعلات المستمرة التي تشمل الجوانب القيمية والتجسيدات العملية⁽⁴⁾. بينما يعرفها روستو بأنها: عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، أي هو عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر⁽⁵⁾.

2. أحمد تهاامي عبد الحي، مبادئ السياسة المقارنة، الوادي للثقافة والإعلام، ط1 2019، ص 71، 72.

3. المرجع نفسه، ص 72.

4. إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط2 2017، ص45.

5. المرجع نفسه، ص 46.

مما سبق يمكن الوصول لتعريف للتحول الديمقراطي تتبناه الدراسة وهو: التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي يقوم بتحقيق مبدأ سيادة القانون ويحترم حقوق الإنسان ويعزز المشاركة السياسية، وذلك بعدم إقصاء أي فئة من فئات المجتمع مثل الشباب أو النساء أو أي أقلية، سواء كانت أقلية دينية أو عرقية، بما يساعد في إحداث تغييرات في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في اتجاه الديمقراطية.

ب/ دوافع وأنماط عملية التحول الديمقراطي:

تتسم عملية التحول الديمقراطي بالعديد من الدوافع كالاتي:

1. تآكل الشرعية (الرضا والقبول الشعبي)⁽⁶⁾: فعندما يفشل النظام السلطوي في التعامل مع المشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية فذلك يخلق حالة من التذمر الشعبي، ويواجه النظام السلطوي ضغوطاً تتمثل في حالة عدم الرضا وعدم القبول الشعبي له، وهو يعني تآكل الشرعية مما يدفع النظام نحو الديمقراطية وذلك عبر عملية التحول الديمقراطي. ولكن هذا السبب لا يرتبط بالضرورة في بدء التحولات الديمقراطية فقد يستمر النظام ممسكاً بزمام الأمور على الرغم من فقدته الشرعية⁽⁷⁾، فيمكن لهذا السبب أن يدفع النظام السلطوي للاستجابة للضغوط وتبني عملية الديمقراطية، أو من الممكن أن يستمر على النظام نفسه، ولكن في تلك الحالة سيظل ذلك السبب يشكل ضغطاً على النظام السلطوي.
2. تزايد قوة المجتمع المدني: وهو عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية. فعلى المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر تعمل هذه المتغيرات جميعاً على خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية، والعديد من هذه الأنظمة كما أشار دي توكفيل هي حجر الأساس للديمقراطية، إذ أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات، وهم يتحدون مباشرة ضد الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع⁽⁸⁾. هذه الجماعات يكون لها مصالح معينة تسعى لتحقيقها وتتحوّل مطالبها لضغوط على النظام

6. أحمد تهامي عبدالحى، مبادئ السياسة المقارنة، ص 68.

7. إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، ص 47.

8. نور الهويدي، التحول الديمقراطي: ما الذي يسبب الديمقراطية؟، ملتقى الباحثين السياسيين العرب..689. <http://arabprf.com/?p=689>

السلطوي، وكلما قويت تلك الجماعات كلما كان لها تأثير كبير على النظام وذلك لتحقيق مصالحها مما يهيئ للتحوّل الديمقراطي.

3. زيادة مستوى الثقافة والوعي السياسيين: فكلما زاد مستوى الوعي السياسي وكلما زادت الثقافة السياسية كلما زاد وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، وهو ما يؤدي للربغة في تعزيز المشاركة السياسية لهؤلاء الأفراد ويهيئ للتحوّل الديمقراطي.

كما تتسم عملية التحوّل الديمقراطي بأن لها أكثر من نمط، وهذه الأنماط بمعنى الأشكال التي تتخذها عملية التحوّل الديمقراطي للتحوّل من نظام سلطوي لنظام ديمقراطي وتتمثل بما يلي:

1. التحوّل من أعلى (الإصلاحي): في هذا النمط تقوم السلطة نفسها أو الجناح الإصلاحي فيها بالتوجه نحو الديمقراطية وإتاحة الحريات نسبياً، ليس لإيمانها بالديمقراطية كفسلفة للحكم ولكن لحماية وجودها والحفاظ على استمرارها في ظل وجود خطر محقق تقتنع معه النخبة الحاكمة بأن كلفة الانتقال نحو الديمقراطية أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية، ويمكن تسمية هذا النوع تغييراً أو تحوّلًا من الداخل⁽⁹⁾. ومن أمثلة الدول التي تمت بها عملية التحوّل الديمقراطي بهذا النمط إسبانيا. ويطلق على هذا النمط (منحة الديمقراطية)، فهي تكون من النخبة الحاكمة بعد تقييمها لممارساتها السياسية ومدى الرضا والقبول الشعبي لهذه السياسيات وعليه يتضح لها أن من المخاطرة الاستمرار في الممارسات السلطوية، ويتكون لدى النخبة الإدراك بضرورة التحوّل الديمقراطي وإتاحة الحريات بشكل نسبي ضماناً للحفاظ على استمرارها.

2. التعاون: الديمقراطية تكون نتيجة فعل مشترك بواسطة الحكومة وحركات المعارضة، والميزة الرئيسية في هذا النموذج اتفاق أو تسوية بين الحكومة والمعارضة، والإصلاحات تحدث نتيجة التعاون بين النخبة الحاكمة والمعارضة⁽¹⁰⁾، ومن أمثلة الدول التي أخذت بعملية التحوّل الديمقراطي بهذا النمط بولندا.

9. نبيل علي، محددات موقف النظام الدولي من التحوّل الديمقراطي في العالم الإسلامي، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2019، ص6.

10. علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحوّل الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 2، سنة 2015، ص60.

3. التحول من خلال الشعب: هذا النمط من التحول يُفرض من خلال الشعب، ويأتي إثر صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات والعنف من جانب القوى الاجتماعية الراضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعاً لتفاقم الموقف، وسعيًا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، وتجنباً لانهايار النظام⁽¹¹⁾. ومن أمثلة الدول التي أخذت بعملية التحول الديمقراطي بهذا النمط كوريا الجنوبية. فهذا النمط يبدأ من الضغوط الشعبية التي تتكون نتيجة السياسات السلطوية وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية مما يقلل من الرضا والقبول الشعبي لتلك السياسات ويخلق حالة من التذمر الشعبي التي تكوّن بدورها ضغوطاً على النظام التسلطي، تكون في شكل احتجاجات وأعمال عنف مقترنة بمطالب شعبية بالتحول نحو الديمقراطية.

ويمكن التذليل على نجاح عملية التحول الديمقراطي (الدمقرطة) من خلال العديد من المؤشرات، منها⁽¹²⁾:

- أ. حدوث عملية تداول سلمي للسلطة.
- ب. استمرار النظام الديمقراطي بعد إجراء انتخابات للمرة الثانية.
- ت. إقامة مؤسسات فاعلة وإصلاح المؤسسات القديمة.
- ث. وجود إطار دستوري ووجود نظام تنافسي.
- ج. استقرار النظام دون التعرض للحرب الأهلية.
- ح. الحصول على عضوية المؤسسات الدولية وحصول النظام الديمقراطي على الاعتراف دولياً.
- خ. أن يكون الجيش تحت قيادة مدنية.

ثانياً: الحرب الأهلية في رواندا 1994.

شهدت رواندا في العقد الأخير من القرن العشرين حرباً أهلية تعد من أبشع وأعنف الحروب الأهلية التي شهدتها أفريقيا، راح ضحيتها العديد من الروانديين. هذه الحرب كان سببها الصراع بين

11. دحمان بن عمار ومحمد شريط، الأليات الأساسية للتحول الديمقراطي في تونس - دراسة حالة، 2014، ص16.

12. أحمد تهامي عبد الحي، مبادئ السياسة المقارنة، ص 76.

الهوتو والتوتسي، إذ تمثل قبيلة الهوتو الغالبية من سكان رواندا، وتمثل التوتسي الأقلية. وقد أدى الصراع والنزاع وغياب ثقافة التعايش مع الآخر وعدم تقبله لواحدة من أبشع الحروب الأهلية في تلك الفترة، قُتل فيها قرابة مليون إنسان، هذا غير أثارها المدمرة للاقتصاد، وغياب الاستقرار السياسي. لكن هذه الحرب ما هي إلا أحد صور الإرث الاستعماري، فالاستعمار في رواندا ساعد على ترسيخ الكراهية بين الهوتو والتوتسي، إلى أن اندلعت الحرب في البلاد. فرواندا تعاقب عليها المستعمرون، فقد كانت تحت سلطة الاستعمار الألماني منذ نهاية القرن التاسع عشر، وانتهى في عام 1918م بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، فقد فقدت ألمانيا أجزاءً من أراضيها كما فقدت مستعمراتها، ومن تلك المستعمرات كانت رواندا. ثم وضعت رواندا بعد ذلك تحت سلطة الاحتلال البلجيكي، الذي أثرت ممارساته على السلام الداخلي لرواندا وتعميق الخلاف بين مكونات المجتمع الرواندي، تحديداً بين الهوتو والتوتسي اللذين يعتبران المكونين الرئيسيين في المجتمع الرواندي، فرواندا تتكون من 85% من الهوتو، كان غالبيتهم يعملون بالزراعة، و10% من التوتسي، وكان غالبيتهم يمتلكون الأراضي ويمارسون الرعي، إضافة لمجموعة صغيرة تسمى توا. وكانت سياسات وممارسات الاحتلال البلجيكي إحدى الأسباب غير المباشرة للحرب، إذ عمل الاحتلال البلجيكي على محاباة التوتسي (الأقلية) وتفضيلهم عن الهوتو (الأغلبية)، إلى جانب ممارسة الاحتلال البلجيكي لسياسة العزل العنصري بين مكونات المجتمع الرواندي. واستخدم الاحتلال البلجيكي (التوتسي) لقمع واستبعاد أغلبية الهوتو في بداية الأمر، لكن التذمر والإستياء من قبل الهوتو جعل سياسة الاحتلال البلجيكي تتغير بعكس ما سبق، وأخذت تحرض ضد أقلية التوتسي من خلال نشر مجموعة من المفاهيم والأفكار ضد التوتسي، على سبيل المثال: "التوتسي إقطاعيون ولا يحملون أصولاً رواندية". هذه الإزدواجية بالتعامل مع مكونات المجتمع الرواندي من قبل الاحتلال البلجيكي انطلقت من سياسة فرق تسد، مما جعل المجتمع الرواندي مهيباً للنزاع والتخاصم⁽¹³⁾، وهي سياسة سلبية أدت لتعميق الخلاف بين مكونات المجتمع الرواندي مما جعله عرضة للحرب الأهلية، هذا إلى جانب نظام بطاقات الهوية التي اتبعه الاحتلال البلجيكي كأحد سياسات التمييز العنصري، إذ فرض نظام بطاقات هوية يتم فيها ذكر

المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الفرد في رواندا، وكان هذا كأحد سياسات التمييز العنصري⁽¹⁴⁾، فالاستعمار البلجيكي كان يعتمد تفضيل ومحاباة الأقلية على حساب الأغلبية، وكانت أغلب المناصب السياسية والإدارية حكراً على الأقلية (التوتسي)، ما خلق حالة من التذمر والشعور بالظلم عند الأغلبية (الهوتو)، وعمق لديهم الشعور بالكراهية ضد التوتسي والرغبة في الانتقام عند أقرب فرصة ممكنة وهو ما حدث بالفعل⁽¹⁵⁾ ففي عام 1959م اندلعت ثورة "فلاحي الهوتو" أو "الثورة الاجتماعية" واستمرت حتى عام 1961م، وهاجر نتيجة لها العديد من أبناء التوتسي للدول المجاورة مثل تنزانيا وزائير (الكونغو). وفي عام 1962م نالت رواندا استقلالها وتمكن أبناء الهوتو من السيطرة على الحكم بعد الاستقلال، وفي الوقت نفسه كان أبناء التوتسي اللذين هاجروا للدول المجاورة لرواندا نتيجة ثورة فلاحي الهوتو ينظمون أنفسهم ويجهزون صفوفهم لاستعادة أماكنهم ومواقعهم السابقة في رواندا. وفي الفترة ما بين 1962 و1967 قام الهوتو بأعمال عنف وقتل بدافع الانتقام من التوتسي مما تسبب في موجة كبيرة أخرى من اللاجئين، وبحلول الثمانينيات كان هناك ما يقارب نصف مليون رواندي قد لجأوا للدول المجاورة مثل أوغندا وتنزانيا وزائير (الكونغو)⁽¹⁶⁾. وفي نهاية الثمانينيات تم تأسيس الجبهة الوطنية الرواندية داخل أوغندا وهي حركة سياسية وعسكرية لها أهداف محددة مثل: إعادة الروانديين المنفيين إلى رواندا مرة أخرى، وإعادة تشكيل الحكومة الرواندية. وكانت تلك الحركة مكونة من أبناء التوتسي المنفيين خارج رواندا، تحديداً في دولة أوغندا، وقامت الجبهة الوطنية الرواندية في مطلع التسعينيات بهجوم كبير على رواندا منطلقاً من أوغندا بقوة تتكون من 7 آلاف مقاتل⁽¹⁷⁾، وكان هذا الهجوم في شكل حرب عصابات، تم على شمال رواندا في 1 أكتوبر عام 1990م، وكان من أهداف الجبهة الوطنية الرواندية في ذلك الوقت الإطاحة بنظام هابياريمانا الرئيس الرواندي حينها. في البداية حقق هجوم الجبهة الرواندية نجاحاً كبيراً إلا أنه لاقى الفشل في 27 أكتوبر عام 1990م، بسبب المساعدات

14 . تحليل الصراعات، معهد السلام الأمريكي <https://cutt.us/VsvOD>

15 . بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص 3.

16 . جميل مازن شقورة، رواندا ما بين التنمية الاقتصادية والاستبداد مقارنة على النموذجين السوري واليمن، مركز الحكمة وبناء السلام، 2020، ص3.

17 . المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفرنسية والبلجيكية لنظام هابياريمانا (الهوتو)، واستمرت أعمال القتال إلى أن تم الإعلان عن وقف إطلاق النار عام 1992م بالتوقيع على اتفاقية أروشا التي تقضي بوقف القتال والأعمال العدائية، لتبدأ مفاوضات سلام في 4 أغسطس 1993م بمدينة أروشا في تنزانيا لإنهاء الحرب والعمل على تحقيق المصالحة الرواندية⁽¹⁸⁾. وفي 6 أبريل 1994م حدث ما أشعل فتيل الحرب الأهلية في روندا، وبدأت واحدة من أبشع الحروب الأهلية في التاريخ السياسي المعاصر لأفريقيا ففي هذا التاريخ تم قتل رئيس روندا (هابياريمانا) ورئيس بوروندي، وذلك عن طريق إسقاط طائرتيها بصاروخ أرض جو عند اقترابهما من مطار كيغالي، وتم إلقاء اللوم على التوتسي من قبل المتطرفين في روندا، وعبر الصحف والإذاعة طالبوا الهوتو في جميع أنحاء البلاد بالثأر والانتقام من التوتسي، فبدأت أعمال القتل والعنف، وقامت وحدات من النخبة العسكرية بما فيهم الحرس الرئاسي بعمليات القتل والعنف ضد التوتسي، وكانت أولويات القتل للقادة السياسيين والمدنيين ونشطاء حقوق الإنسان، وكانت هناك أوامر بتصفية وذبح أي فرد من التوتسي بيدي أي نوع من المقاومة، فتم مهاجمة منازل التوتسي وإشعالها، مما جعل التوتسي يهربون، وقد تم قتل العديد من أبناء التوتسي في تلك الأعمال يقدر عددهم بأكثر من 250 ألف قتيل، فقد كان يتم تصفية أبناء التوتسي وقتلهم بعدة ذرائع منها الدعوة للاستجواب وهو ما حدث في أماكن عديدة في روندا، وعلى الجانب الآخر بدأت الجبهة الوطنية الرواندية بالرد على أعمال العنف والقتل الواقع على أبناء التوتسي، فقامت بشن هجمات مضادة لهجمات الهوتو وساد العنف والعنف المضاد مما نتج عنه واحدة من أكبر المذابح في أفريقيا راح ضحيتها قرابة المليون قتيل أغلبهم من التوتسي والهوتو المعتدلين⁽¹⁹⁾. واستمرت أعمال القتال والعنف حتى 4 يوليو 1994م إذ تمكنت الجبهة الوطنية الرواندية بزعامة بول كاغامي من السيطرة على مناطق أكثر في روندا بدعم من الجيش الأوغندي بعد توغل قواتها في كيغالي العاصمة، لتنتهي بعد ذلك أعمال القتال والعنف بعد تمكن الجبهة الوطنية الرواندية من السيطرة على روندا وطرد المتطرفين وحكومتهم

18 . مباركة رحلي، الحرب الأهلية في روندا (1994) والمواقف الدولية منها، 2014، ص 42.

19 . المرجع نفسه، ص 50.

المؤيدة لأعمال القتال والإبادة خارج رواندا⁽²⁰⁾، وانتهت تلك الحرب الأهلية مخلفة وراءها قرابة المليون قتيل، إضافة لتدمير البنية التحتية في البلاد، وتدمير الاقتصاد، وتفشي الفقر، وعدم الاستقرار السياسي، مع تقاعس المجتمع الدولي.

ثالثاً: عملية التحول الديمقراطي في رواندا.

بعد انتهاء الحرب الأهلية وأعمال القتل والعنف في يوليو 1994م كانت رواندا في حاجة لعملية شاملة لإعادة الإعمار في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لعلاج الآثار التي خلفتها الحرب الأهلية في جميع المجالات. وفي الواقع أن عملية التحول الديمقراطي لا يمكن فصلها على المستويين النظري والتطبيقي عن عمليات ومفاهيم، مثل عملية التحديث والليبرالية؛ إذ ترتبط تلك العملية ارتباطاً وثيقاً بتلك المفاهيم في المجالات السياسية والاقتصادية والحريات المدنية⁽²¹⁾، وعلى ذلك يتضح أن عملية التحول الديمقراطي يمكن تقسيمها لشقين: شق يشمل عملية التحول الديمقراطي عن طريق الإصلاحات السياسية في الدولة، و شق يشمل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، فالإصلاحات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مكملتان للإصلاحات السياسية بل تعمل على الحفاظ عليها، فهي من أحد عوامل الاستقرار السياسي، وعلى ذلك سيتم الحديث في هذا المحور حول الإصلاحات السياسية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:

أ / الإصلاحات السياسية في رواندا:

بعدما استتبت الأمور للجبهة الوطنية الرواندية وتمكنت من السيطرة على رواندا تم تشكيل حكومة جديدة انصب تركيزها على المصالحة من خلال إعادة بناء الهوية الرواندية، وذلك حتى تتمكن من إنهاء الصراع والانتقال لبناء الدولة والبدء في عملية التنمية. فتم إنشاء المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة عام 1999م، والتي كان يقع على عاتقها تعزيز عملية المصالحة وتهيئة كل السبل لنجاحها، وذلك لتعزيز الوحدة الوطنية. كما تم وضع دستور جديد لرواندا عام 2003م،

20 . مؤمن يوسف عالم، التعايش الاجتماعي في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الصراع: رواندا والصومال نموذجاً، على الرابط.

<https://cutt.us/Uu9Wp>

21 . أحمد تهامي عبد الحي، مبادئ السياسة المقارنة، ص 73.

وتم النص في هذا الدستور على أن "جميع الروانديين لهم حقوق متساوية"، وتم إصدار قوانين تجرم التمييز وأيدولوجية الإبادة الجماعية، وتم منع وتجريم استخدام ألفاظ الهوتو والتوتسي بموجب القانون الجديد، كما تم تجريم أي خطاب له طابع عرقي⁽²²⁾. ونص الدستور على إنشاء هيئات السلطات التشريعية والتنفيذية عن طريق انتخابات بها تعددية حزبية، فالمبدأ الذي يحكم رواندا هو: "حكم الشعب بواسطة الشعب ولصالح الشعب"، وعلى ذلك فالسيادة الوطنية هي ملك للشعب الذي يمارسها إما عن طريق الانتخاب والاستفتاء أو عن طريق ممثليه. وتبنت الحكومة الرواندية استراتيجية رئيسية لتحقيق السلام تتمثل في إقامة الاتصال بين مختلف الأفراد في المجتمع؛ بين الأعضاء السابقين داخل المؤسسة العسكرية وخارجها، وبين الجماعات العرقية المختلفة، وبين الجيش والمجتمع المدني، وذلك لحفظ السلام والتمكن من إعادة بناء العلاقات بين أفراد المجتمع⁽²³⁾. ولإقامة الدولة الرواندية الجديدة تم الاعتماد على أن المؤسسات العسكرية والأمن يجب أن تكون قوية وتمثل ركناً أساسياً في البلاد. كما تم إدخال برنامج جديد لإعادة تدريس تاريخ رواندا يعتمد على التسامح وليس النسيان فقط، هذا البرنامج تم اعتماده في معسكرات التضامن (إنغاندو)، وهي معسكرات أقامتها الحكومة بعد عام 1994م وذلك لمحاربة أيديولوجية الإبادة العرقية وإحلال التسامح محل التمييز العرقي، وفي هذه المعسكرات تم دمج مختلف أفراد المجتمع الرواندي للعمل سوياً في مشاريع وأعمال صغيرة جنباً إلى جنب لتكريس التسامح وثقافة تقبل الآخر بدلاً من الفرقة والانقسام والتمييز العرقي. وكانت المشاركة في هذه المعسكرات إلزامية، مما جعلها أداة هامة لدمج المواطنين ومختلف الأفراد في رواندا. كما تم إنشاء ما يسمى محاكم المجتمع المحلي (غاتشاشا gacaca) وتمكنت هذه المحاكم من إبعاد الروانديين عن الانقسام العرقي، إذ ذكرتهم بويلات الحرب الأهلية التي عانوا منها، وتم عقد 11000 محكمة محلية للنظر في قضايا الإبادة الجماعية مع إلزام المجتمع المحلي بالحضور، وكانت هذه المحاكم تعقد محاكماتها كل أسبوع، وبذلك ساعدت في الابتعاد عن الانقسام العرقي وجعلت المواطنين يتخلون

22. بلال النجا، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً، ص 6.

23. آية حسين محمود، النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994. على الرابط: <http://www.acrseg.org/41743>

عن هوياتهم العرقية والاتجاه لتبني الوحدة الوطنية. إلى جانب بعض المبادرات الحكومية الأخرى القائمة على المشاركة المحلية مثل مبادرة (اموغاندا) umuganda وهي مبادرة ذاتية قوامها تقديم المساعدة والعون بين أفراد المجتمع الرواندي بين العائلة والجيران والأصدقاء، وكان لهذه المبادرة دور في إعادة تأهيل المدارس والعيادات والبنية التحتية في المجتمع المحلي. كما تم إنشاء مبادرة (إيميهيغو) imihigo كبرنامج مصمم للمساءلة الحكومة من قبل المواطنين وذلك عن طريق قيام أفراد الدولة والسلطة من جميع المستويات بوضع أهداف علنية لعملهم في إطار جدول زمني محدد، وفي إطار ذلك الجدول وبعد انتهاء مدته يكون المسؤول الحكومي خاضعاً للمراقبة ويمكن لأفراد المجتمع مساءلته بكل شفافية وذلك يضمن الاستجابة الجيدة لاحتياجات المواطنين وتلبية تلك الاحتياجات من قبل الحكومة وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة للمواطنين. فضلاً عن برامج الحوار الوطني الذي يتم فيه استعراض حالة الدولة في العام الماضي وتبادل الأفكار مثل برنامج أوميوشيكيرانو. كما عملت رواندا بعد إنتهاء الحرب الأهلية على تمكين المرأة في جميع المجالات، فحقوق المرأة تمثل حجر الزاوية في خطط رواندا التنموية، وقد أصبحت رواندا تمتلك نتيجة لذلك أعلى نسبة عالمية لتمثيل المرأة في البرلمان بقرابة 56% من إجمالي مقاعد البرلمان، وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها كان نتيجة لإدراك الحكومة الرواندية لدور المرأة الرواندية وتضحياتها في إعادة بناء الدولة وهو ما أكد عليه الرئيس بول كاغامي⁽²⁴⁾.

وفي دستور رواندا الجديد لعام 2003م تم تحديد المؤسسات الرسمية متمثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهي سلطات منفصلة عن بعضها وتتمتع بالاستقلالية ولكنها متكاملة. وتم تحديد السلطة التنفيذية متمثلة بمؤسستي الرئاسة، ومجلس الوزراء، ويمثل الرئيس قمة السلطة التنفيذية في رواندا ويكون هو القائم عليها بمعاونة مجلس الوزراء. وتتمثل السلطة التشريعية في البرلمان الرواندي ويتألف من مجلسين هما: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وهو السلطة التي تقوم بالتشريع وسن القوانين ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية وفقاً للإجراءات التي يحددها الدستور الرواندي. أما السلطة القضائية فهي تتمتع بالاستقلالية، وتكون منفصلة تماماً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال المالي والإداري وهي مسؤولة عن

24 . طارق ناصيف، رواندا من الحرب الأهلية للتنمية الشاملة، على الرابط: <https://cutt.us/RPMwY>

ضمان سير العدالة وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، وتتمثل قمة السلطة القضائية في المحكمة العليا⁽²⁵⁾.

أدركت الحكومة في رواندا وعلى رأسها الرئيس بول كاغامي أن كل الجهود السابقة للإصلاح السياسي والتحول للديمقراطية وجهود المصالحة بين أفراد وأطياف الشعب الرواندي يجب أن تشمل دولة رواندا ككل دون أي استثناء، وهو ما تطلب في نظر الحكومة ضرورة إعادة بناء الجيش الرواندي وقوات الأمن الخاصة برواندا، فالحكومة الرواندية في تلك الفترة استشعرت الخطر من الجيش الرواندي والذي كان أغلبيته من الهوتو، ما مثل خطراً أمنياً يمكن أن يقف عائقاً أمام الإصلاحات وعمليات التحديث والتنمية، ووجدت الحكومة الرواندية أن الطريق الوحيد لتلافي ذلك الخطر هو إعادة بناء جيش موحد يضم في صفوفه أعداء الأمس بعيداً عن أفكار التمييز العرقي والإبادة الجماعية، وذلك عن طريق إعادة تأهيل مقاتلي الجيش ليكونوا جيشاً وطنياً لرواندا تصبح مهمته الأساسية الدفاع عن الوطن، وعلى ذلك قامت الحكومة بوضع معايير خاصة لمن يتم قبوله للانضمام لصفوف الجيش الرواندي، منها: أن يكون لديه استعداد للخضوع لعملية تأهيل عسكري، وواجهت الحكومة الرواندية مشاكل عدة في هذا الصدد، منها رفض الكثير من أفراد الجيش لعملية التأهيل العسكرية التي تتبناها الحكومة، لكن قيادات الجبهة الوطنية الرواندية وعلى رأسهم الرئيس كاغامي لم يتنازلوا عن فكرة توحيد الجيش الرواندي، واستطاعوا احتواء هذه المشكلة وقامت الحكومة بتشكيل لجنة الوحدة الوطنية التي مكنت الجبهة الوطنية الرواندية من مراقبة عملية تكوين الجيش الرواندي الموحد، الذي هدفه الدفاع عن الوطن الرواندي بعيداً عن أفكار الانقسام والتمييز العرقي. كما واجهت الحكومة الرواندية مشكلة قلة الموارد لتحقيق هذا الهدف واعتمدت الحكومة لحل تلك المشكلة على تعزيز مشاركة المؤسسات المحلية لإتمام هذا الهدف ورفضت الاعتماد على المساعدات الخارجية، مما رفع من معنويات الشعب الرواندي وكون لديه الشعور بأنه صاحب مبادرة، ونجحت الحكومة في تحقيق هدفها عن طريق تحويل عقيدة الولاء للدولة رواندا وليس الولاء للعرق، وشملت برامج إعادة التأهيل العسكري لأفراد الجيش: التنقيف

25. آية حسين محمود، النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994، على الرابط: <http://www.acrseg.org/41743>

السياسي، والتأكيد على الدور التاريخي للجيش الرواندي في خدمة رواندا، والتأكيد على وحدة الروانديين تاريخياً، مما ساعد على عملية الاندماج وتكوين الجيش الرواندي الموحد⁽²⁶⁾.

ب/ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في رواندا:

قامت الحكومة في رواندا وعلى رأسها الرئيس بول كاغامي بالعديد من الإصلاحات في المجال الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، فالحرب الأهلية في رواندا كان لها آثار مدمرة، فقد زادت من حدة الفقر، ودمرت البنية التحتية، وكان يجب القيام بخطة شاملة من الإصلاحات للنهوض برواندا وجعلها تتخطى وتعالج تلك الآثار التي خلفتها الحرب الأهلية. وقد قامت الحكومة في رواندا بالعديد من الإصلاحات في المجال الاقتصادي وذلك كما يلي:

أ. اهتمت الحكومة بالقطاع الزراعي، واعتمدت عليه بشكل كبير، كما عملت على تطويره، وذلك للنهوض بالاقتصاد، فقامت بوضع خطة لتطوير القطاع الزراعي واستعانت بخبراء أجانب تم جلبهم من أجل تحقيق هذا الهدف، كما عملت الحكومة على توفير الأسمدة والمعدات الزراعية بأسعار مخفضة تساعد المزارعين على زيادة الإنتاج، كما وفرت قروضاً للمزارعين بشكل ميسر، وظهرت نتائج تلك السياسات بعد 5 أعوام من الحرب الأهلية، فعلى سبيل المثال نجد أن محصولاً مثل القهوة ارتفعت إنتاجيته من 30 ألف طن إلى 15 مليون طن في الخمسة أعوام التالية للحرب الأهلية، كما أن تلك السياسات ساهمت من انخفاض معدلات الفقر في رواندا وذلك بسبب ارتفاع مستوى إنتاج الأغذية، ففي الفترة من 2010 إلى 2014 ارتفعت قيمة إنتاج الغذاء من 1.2 مليون دولار إلى 2 مليون دولار، ويشير الخبراء إلى أن ارتفاع الإنتاجية في قطاع الزراعة أدى لتحقيق الأمن الغذائي، بسبب السياسات التي قامت بها الحكومة من أجل تطوير وإصلاح القطاع الزراعي.

ب. كما عملت الحكومة في رواندا على جذب الاستثمارات الخارجية بها وذلك بتسهيل الإجراءات على المستثمرين، وتم وضع قانون جديد للاستثمار، وإنشاء نظام يدعى "الشباك الواحد"، وهو نظام يسهل الإجراءات التي يحتاجها أي مستثمر داخل رواندا، ويمكنه من إنهاء كل الإجراءات

26 .سمية عبد القادر شيخ محمود، إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم مناطقياً، عمران، العدد 20، 2017، ص 156،

التي يحتاجها في رواندا في مكان واحد، خلال بضع ساعات. كما أنشأت الحكومة مجلساً يساعد في أمور الاستثمار، هو المجلس الاستشاري للاستثمار والتطوير. كما قامت رواندا بإلغاء التأشيرة للأجانب مما جعل من العاصمة الرواندية كيغالي واحدة من أكثر العواصم استقبالية للسياح في أفريقيا. كل هذه العوامل ساعدت في جذب المستثمرين للبلاد، إلى جانب جذب السياح إليها، و كان من نتائج تلك الخطط والسياسات لإصلاح الاقتصاد ودفع عجلة التنمية أن ارتفع الناتج المحلي بنسبة 10 أضعاف تقريباً، فالناتج المحلي في رواندا تضاعف في الفترة من عام 1994 إلى عام 2017 من 900 مليون دولار إلى 9.4 مليار دولار تقريباً، ونتيجة للجهود والسياسات الحكومية للإصلاح الاقتصادي تحولت رواندا لأحد أهم الاقتصادات الناهضة بمعدل نمو 7.5% عام 2017، وتم تصنيف رواندا في تقرير منظمة الكوميسا عام 2016 كأول دولة أفريقية جذاباً للمستثمرين ورجال الأعمال⁽²⁷⁾.

ت. كما اهتمت رواندا بمجال التكنولوجيا، فقامت بوضع رؤية لعام 2020 تركز على جوانب عدة منها التكنولوجيا والابتكار، وتضمنت تلك الرؤية ضرورة تطوير المناهج التعليمية في التخصصات التكنولوجية في المرحلة الثانوية وفي الجامعات، وذلك لتسهيل إنشاء شركات التكنولوجية واستغلال الفرص التي تساعد في تحقيق التنمية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات⁽²⁸⁾.

ث. كما نجد أن الحكومة الرواندية قامت بالعديد من الإصلاحات في المجال الاجتماعي والتي يمكن إجمالها في التعليم والصحة اللذين يمثلان الاستثمار البشري، فالاستثمار البشري من أحد أهم العوامل التي تدفع عجلة الاقتصاد في الدولة، فعندما يتلقى الفرد التعليم الجيد الذي يناسب سوق العمل ويتمشى مع المستوى التكنولوجي السائد، بالإضافة لتلقيه خدمة صحية جيدة بما يضمن أن يكون الأفراد بصحة جيدة فذلك يزيد من قدرتهم على العمل ويرفع من إنتاجيتهم ويسهم في تحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد في الدولة، وقد اهتمت حكومة رواندا بالتعليم والصحة وذلك كما يلي: فقد أعلنت في عام 2015 أنها ستنفق نسبة تقدر بـ20%

27. بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً، ص 7، 8.

28. الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ص 86.

من إجمالي ميزانيتها السنوية على التعليم من أجل تطويره وزيادة فرص الوصول للتعليم وإتاحته لجميع المواطنين، وقد صرح الرئيس الرواندي بول كاغامي قائلاً: "إن 20% من ميزانيتنا ستنفق على التعليم، إلى جانب توفير التعليم المجاني لـ 12 عاماً للجميع"، وذلك في قمة أوسلو بالنرويج "التعليم من أجل التنمية"⁽²⁹⁾.

أما عن مجال الصحة فقد قامت رواندا بالعديد من الإجراءات لتحسين المستوى العام للصحة، ومنها بناء نظام رعاية صحية يغطي أكثر من 90% من المواطنين، وبالرغم من أن النظام الصحي في رواندا لا يعد مثالياً ولكنه تطور بشكل كبير عن الماضي بشكل أصبح معه وصول المواطنين للرعاية الصحية أحسن بشكل كبير عن الماضي، وتقوم رواندا بتطعيم أكثر من 97% من الأطفال الرضع ضد العديد من الأمراض مثل: شلل الأطفال، والحصبة الألمانية، والتهاب الكبد "ب"، والنزلة النزفية "ب". ونتيجة لذلك انخفض معدل الوفيات للأطفال الرضع في رواندا عام 2015 إلى 31 وفاة لكل 1000 ولادة ونسبة الانخفاض هذه تمثل ثلاثة أرباع مقارنة بعام 2000⁽³⁰⁾. والجدير بالذكر أن جميع الإصلاحات السابقة حولت رواندا من دولة تعيش جحيم الحرب الأهلية لإحدى الدول الأفريقية الرائدة، وبهذه الإصلاحات استطاعت رواندا أن تتخطى آثار الحرب الأهلية بمعظمها.

رابعاً: تقييم عملية التحول الديمقراطي في رواندا.

في هذا المحور سيتم تقييم عملية التحول الديمقراطي في رواندا وفقاً لمؤشرات نجاح عملية التحول الديمقراطي السابقة الذكر، وهي:

أ. حدوث عملية تداول سلمي للسلطة.

ب. استمرار النظام الديمقراطي بعد إجراء انتخابات للمرة الثانية.

ت. إقامة مؤسسات فاعلة وإصلاح المؤسسات القديمة.

29 . حكيم نجم الدين، قراءة في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية برواندا في ظل إطلاق سراح سجناء سياسيين، على الرابط:

<https://cutt.us/Dr3Gt>

30 . المرجع نفسه، الرابط نفسه.

ث. وجود إطار دستوري ووجود نظام تنافسي.

ج. استقرار النظام دون التعرض للحرب الأهلية.

ح. الحصول على عضوية المؤسسات الدولية وحصول النظام الديمقراطي على الاعتراف دولياً.

خ. أن يكون الجيش تحت قيادة مدنية.

فبالنسبة لمؤشر حدوث عملية تداول سلمي للسلطة نجد أنه يتم إجراء انتخابات في رواندا لتحديد من يشغل منصب الرئيس، فحدثت أول انتخابات في عام 2003 فاز فيها بول كاغامي لمدة سبع سنوات، ثم جرت انتخابات للمرة الثانية عام 2010 فاز بها أيضاً بول كاغامي، ثم جرت انتخابات للمرة الثالثة عام 2017 فاز فيها بول كاغامي، وجود الانتخابات يعني وجود تنافس سلمي على السلطة ووجود تداول سلمي للسلطة، لكن من المآخذ في تلك النقطة أن بول كاغامي فاز بالانتخابات في عام 2017 بعد تعديل دستوري يسمح له بالترشح للانتخابات لولاية ثالثة مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل دولة وخصوصية تجربتها.

وبالنسبة لاستمرار النظام الديمقراطي بعد إجراء انتخابات للمرة الثانية نجد أن النظام الديمقراطي في رواندا مستقر بعد إجراء انتخابات عام 2017 وهي الانتخابات الثالثة، ويؤخذ فقط التعديل الدستوري الذي حدث للسماح لبول كاغامي للترشح لولاية ثالثة والذي يسمح له بالترشح لولاية رابعة أيضاً، مما يجعله باقياً في الحكم نظرياً حتى عام 2024م، وهو ما انتقده المراقبون، مع الأخذ في الاعتبار مجدداً أن لكل دولة خصوصية لتجربتها وظروف خاصة بها تختلف عن الدول الأخرى.

أما بالنسبة لإقامة مؤسسات فاعلة وإصلاح المؤسسات القديمة نجد أنه بالفعل وبنص الدستور الرواندي تم تحديد المؤسسات الرسمية برواندا وبشكل واضح كما سبق ذكرها في الإصلاحات السياسية.

وبالنسبة لوجود إطار دستوري ونظام تنافسي نجد أنه بعد انتهاء الحرب الأهلية في رواندا تم وضع دستور جديد عام 2003 ينظم الحقوق والواجبات، ويحدد المؤسسات الرسمية في الدولة ووظائف كل منها على حدى، كما نجد أن الدستور الرواندي ينص على أن "جميع الروانديين لهم حقوق متساوية"، كما أن الدستور الرواندي في تحديده للمؤسسات الرسمية في البلاد يبين أن

إنشاء السلطتين التشريعية والتنفيذية يكون بإجراء انتخابات بها تعددية حزبية وهو ما يضمن وجود نظام تنافسي.

وبالنسبة لاستقرار النظام دون التعرض لخطر الحرب الأهلية نجد أن رواندا حتى عامنا هذا 2021 مستقرة ولا يهددها هذا الخطر، واستطاعت تجاوزه، ونجد أن رواندا أصدرت قوانين تجرم الخطاب العرقي والتمييز العرقي والأفكار التي تشجع على الانقسام والإبادة الجماعية، كما تم تجريم استخدام لفظي الهوتو والتوتسي تجنباً للتمييز العرقي، ولتفادي خطر الانقسام وخطر الحرب الأهلية.

وبالنسبة للحصول على عضوية المؤسسات في الدولة وحصول النظام الديمقراطي على الاعتراف الدولي، نجد أن رواندا عضو في العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، فقد تمتعت بعضوية الأمم المتحدة منذ عام 1962م⁽³¹⁾، كما ان رواندا تتمتع بعضويتها في الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية) منذ عام 1963م⁽³²⁾، كما أنها انضمت لمنظمة التجارة الحرة الأفريقية (الكوميسا) منذ عام 2004م⁽³³⁾، كما أن رواندا تجمعها علاقات بالعديد من الدول مثل مصر والصين والإمارات والسعودية على سبيل المثال، مما يعني أنها دولة لها علاقات بالعديد من الدول مما يضمن لها الاعتراف الدولي بها.

وبالنسبة لمؤشر أن يكون الجيش تحت قيادة مدنية، نجد أن دولة رواندا أعادت بناء الجيش الرواندي بعد الحرب الأهلية، فأصبح جيشاً وطنياً موحداً يضم من كانوا أعداء بالأمس بعيداً عن التمييز العرقي، وأصبحت مهمته الدفاع عن الوطن وحماية رواندا ككل وليس حماية هويات بعينها، وذلك يعني أن الجيش تحت قيادة مدنية هو الرئيس الرواندي.

وعلى ذلك يتضح أن رواندا تمضي قدماً في طريق التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية أيضاً، فكل الإصلاحات التي قامت بها رواندا تقوم بجني ثمارها، وبعد سنوات من عدم الاستقرار السياسي، ونشوب حرب أهلية راح ضحيتها قرابة المليون إنسان، وما خلفته تلك الحرب من آثار

31. تاريخ انضمام رواندا للأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة. <https://cutt.us/FSR8Q>.

32. تاريخ انضمام رواندا للاتحاد الأفريقي، الموقع الرسمي للاتحاد الأفريقي، <https://au.int/ar/node/3678>.

33. تاريخ انضمام رواندا لمنظمة التجارة الحرة الأفريقية، الموقع الرسمي لوزارة التجارة والصناعة المصرية، <https://cutt.us/32Pw4>.

دمرت الاقتصاد وزادت من حدة الفقر، نجد أن رواندا بفضل الإصلاحات السابقة استطاعت تخطي كل هذه الآثار لتصبح إحدى الدول الرائدة في أفريقيا ووجهة للمستثمرين والسياح، ومن يقارن بين رواندا 1994 ورواندا 2021 يجد أن جميع الإصلاحات في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي توتي ثمارها.

خاتمة:

مرت رواندا بحرب أهلية طاحنة راح ضحيتها قرابة المليون إنسان، علاوة على الآثار المدمرة التي طالت الاقتصاد ودمرت البنية التحتية فيها، بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي، لكن رواندا استطاعت بالتخطيط والعمل ونبذ الانقسام تخطي تلك الآثار، ضاربة مثلاً يحتذي به للدول التي تعاني من الانقسامات الطائفية والعرقية، ولتعطي الأمل للدول التي تعاني من ويلات الحرب الأهلية والانقسام، فرواندا 1994م كانت تعاني من الانقسام والتفرقة العنصرية والتمييز العرقي وما ترتب عليه من أفسى وأعنف الحروب الأهلية في أفريقيا، راح ضحيتها العديد من الروانديين، وتحولت بعد ذلك لواحدة من الدول الرائدة في أفريقيا، استطاعت تحقيق المصالحة ونبذ الخلاف وتنحية الانقسام والتمييز جانباً والبدء في التكاتف والعمل من أجل النهوض وتحقيق التنمية والاستقرار والازدهار.

المصدر: المركز الديمقراطي العربي على الرابط: <https://democraticac.de/?p=74066>